وسط تباين في وجهات النظر حيالها

الاقتصاد النيابيّة ترفض تمرير مشاريع البنى التحتية ضمن الموازنة

البنى التحتية مدمرة (ارشيف)

□ بغداد/ متابعة المدى

كشفت لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية أمس الأربعاء عدم رغبة اغلب الأطراف السياسية في تمرير فقرة ضمن موازنة ٢٠١٢ تحدد تخصيص مبلغ ١٨ تريليون دينار لمشاريع البنى التحتية للدفع بالآجل، مبينة أن البلد يمتلك وافرا ماليا يمكنه استخدمه لتمويل تلك المشاريع.

وقال رئيس اللجنة احمد العلواني بحسب(آكانيوز): "هناك عدم رغبة لتمرير الفقرة الواردة في الموازنة الاتحادية والتي تتضمن تخصيص مبلغ ١٨ ترليون دينار لتنفيذ مشاريع البنى التحتية للدفع بالآجل"، مبينا أن "عدم الرغبة يأتي من الاعتقاد بان تلك المشاريع ستكبل الحكومات اللاحقة ديونا مالية كبيرة".

وأضاف العلواني أن البلد يمتلك وافرا ماليا متراكما سنويا ويمكنه استخدامه لتنفيذ مشاريع ولكن ليس بطريقة الدفع بالآجل"، مشيرا إلى أن "لجنته لا تشجع هكذا مشاريع".

ويعتبر تخصيص المبلغ لمشاريع البنى التحتية مدخلا جديدا لتمرير مشاريع الدفع بالآجل، التي تنوي الحكومة تنفيذها عبر مشروع قانون البنى التحتية الذي صادقت عليه في وقت سابق، بقيمة ٣٧,٥ مليار دولار وأحالته إلى مجلس النواب لكنه يعاني من مشاكل في إقراره.

ويقضي مشروع قانون البنى التحتية الجديد بتنفيذ الشركات الأجنبية وبخاصة الكورية منها مشاريع للبنى التحتية، كالمدارس، والمستشفيات، ومشاريع المياه، بطريقة الدفع بالآجل.ويعاني من بنية تحتية متهالكة في مجمل القطاعات نتيجة سنوات طويلة من الحصار والحروب خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي.

وتقول الحكومة ان التخصيصات المالية ضمن موازنات البلاد السنوية غير قادرة لوحدها على النهوض بمشاريع البنى التحتية التي تتطلب مبالغ مالية طائلة.

من جانبه رفض عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار عزيز شريف المياحي إجراء أي تعديل على الفقرة (٣٦) من الموازنة المالية والتي تخص بناء دور سكنية للفقراء.

وقال المياحي في بيان صدر أمس إن هذه الفقرة تنص على استحداث مشاريع للبنى التحتية بما لا يزيد عن (١٨) ترليون دينار منها (٢) ترليون دينار لبناء مجمعات سكنية للفقراء توزع بحسب النسبة السكانية لكل محافظة وتنفذ على أساس الدفع بالآجل.

وأضاف المياحي: أن هذه الفقرة من أهم فقرات الموازنة المالية العامة والتي تدخل في صلب دعم شريحة الفقراء والحيلولة دون اضطرارهم للسكن في منازل عشوائية وتوفر لهم سكناً يليق بهم من ناحية الخدمات والمواصفات، داعياً أعضاء مجلس النواب الى عدم عرقلة هذه الفقرة . وأشار إلى أن سعي بعض الاطراف الى عرقلة تمرير هذه الفقرة تقف وراءه دوافع وأسباب سياسية معروفة ولن نتردد في فضح أية جهة تعرقل تمريرها.

وقررت رئاسة مجلس النواب الاثنين الماضي استمرار جلسات المجلس حتى نهاية الأسبوع، لحين إكمال إعداد مشروع قانون الموازنة العامة ٢٠١٢، والتصويت عليها.

وأنهى مجلس النواب خلال جلسته الـ٢١ من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الثانية القراءة الثانية التي عقدت يوم السبت الماضي لقانون الموازنة المالية للعام الحالي ٢٠١٢، التي بلغت ١١٧ تريليون دينار وبعجز بلغ ١٤ تريليوناً، وباعتماد إنتاج مليونين و٦٠٠ ألف برميل يومياً وبسعر ٨٥ دولاراً للبرميل الواحد.

وسبق وأن طالب رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي بوقت سابق ضرورة الإسراع في انجاز الموازنة السنوية للعام ٢٠١٢ خلال مدة قصيرة، مؤكداً على ضرورة عدم المساس بحقوق المحافظات في ضخ الأموال باتجاه إقامة المشاريع والاستثمارات، فيما أكد الصندوق الدولي أنه يعمل على تخفيض وتقليل الموازنة الجارية في ميزانية العراق لعام ٢٠١٢.

يذكر أن وزارة التخطيط قد أعلنت في (٢٢ أيلول ٢٠١١)، أن الموازنة المالية للعام ٢٠١٢، ستتراوح بين ١١٢ و١٢٠ مليار دولار، مؤكدة أن ٣٥٪ منها خصصت للموازنة الاستثمارية، في حين بلغت موازنة العام ٢٠١١ ٨١,٩ مليار دولار بعجز بلغ ١٣,٣ مليار دولار.

التخطيط تضع خططاً بديلة في حال إغلاق مضيق هرمز

□ بغداد/ متابعة المدى

أعلنت وزارة التخطيط عن وضع خطط بديلة لتصدير النفط عبر عدة اتجاهات ووسائل في حال إغلاق مضيق هرمز والذي يعد الممر الرئيسي للصادرات النفطية.

وقال وزير التخطيط علي الشكري في مؤتمر صحفي: تم تشكيل لجان وجرى بحث ما يمكن أن نفعله لو أغلق المضيق، لافتاً إلى "إمكانية زيادة الصادرات من خط جيهان (عبر الأراضي التركية) إلى مليون برميل".

وأضاف الشكري: "بحثنا أيضا مع الجانبين اللبناني والسوري في تفعيل خط بانياس طرابلس عبر سوريا ولبنان". مشيراً إلى وجود خيار زيادة التصدير من خلال الناقلات.

وبين "وجود طرح في مجلس الوزراء يسعى تفعيل خط التصدير الاستراتيجي الذي يمر عبر الاراضي السعودية، والمتوقف منذ سنوات طويلة ونفى اجراء مباحثات مع الجانب السعودي، هذا الموضوع يشغل كل دول المنطقة وخصوصا الدول التي تستورد النفط من العراق والسعودية والكويت".

ويصدر العراق عبر هذا الانبوب التركي ما بين ٤٠٠ الى ٤٥٠ الف برميل يوميا، بينما يصدر القسم الاكبر من نفطه عبر ميناء البصرة جنوب البلاد، الذي يطلب الوصول إليه عبور مضيق هرمز.

ولوح مسؤولون إيرانيون مرارا بإمكانية إغلاق المضيق ردا على العقوبات المتزايدة على الجمهورية الإسلامية.

وأعلن سفير إيران لدى الأمم المتحدة في وقت سابق ان بلاده لن تسعى إلى إقفال مضيق هرمز الاستراتيجي إلا إذا حاولت قوة أجنبية "تضييق الخناق" على طهران في ملفها النووي.

وكان المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ اكد لوكالة فرانس برس مطلع شباط ان بلاده يمكن أن تتأثر في حال تم إغلاق مضيق هرمز أمام شحنات النفط الخام.

وتابع "ان العراق لم يتمكن حتى الآن من بناء بنية تحتية يمكن أن تنوع طريقة تصديره للنفط. وحتى الآن فان خط الأنابيب مع سوريا ليس عاملا، وقدرات خط الأنابيب مع تركيا لا تزال منخفضة".

وينتج العراق ٢,٩ مليون برميل يوميا من النفط، يصدر منها أكثر من مليونين، لكن هذه المعدلات لا تزال أدنى مما كانت عليه إبان النظام السابق.

وتشكل عائدات النفط ٩٤ في المئة من عائدات البلاد.

ويملك العراق ثالث احتياطي عالمي من النفط يقدر بنحو ١١٥ مليار برميل بعد السعودية وإيران.

النفط تنفي تغيير موقع مصفى كربلاء

□ بغداد/ وكالات

نفت وزارة النفط أمس الأربعاء تغيير موقع مصفى كربلاء بعد تقديم طلب من مجلس المحافظة بتغيير مكانه.

وقال الناطق باسم الوزارة عاصم جهاد "تم الاتفاق بشكل نهائي وتمت دراسة موقع مصفى كربلاء من كل الجوانب مع وزارة النقل".

وأضاف "لا صحة لتغيير مكان المصفى بسبب قربه من مطار الفرات" مبيناً ان وزارة النقل هي المسؤولة عن المطار.

وتابع: "تم تحديد المساحة ودراسة جميع الجوانب لإنشاء المصفى ولا يوجد اي تعارض مع وجود المطار ولا يؤثر عليه نهائيا".وكان رئيس لجنة الطاقة والوقود في مجلس محافظة كربلاء دعا الاثنين الماضي وزارة النفط إلى إيجاد مكان بديل لتنفيذ مشروع مصفى نفط كربلاء لتعارضه مع موقع مطار الفرات الأوسط.وأوضح زهير صامت الدعمي بتصريح صحفي منذ فترة وهناك أعمال تقوم وزارة النفط لتعديل الأرض التي يتم فيها تنفيذ مشروع مصفى كربلاء النفطي والذي يقع على طريق كربلاء النجف"، مضيفا "هذا المشروع تبين انه يتعارض مع مشروع مطار الفرات الأوسط الذي أكملت إحدى الشركات الفرنسية كافة مخططاته وكلف الدولة نحو ٤٠ مليون دولار".

وأشار إلى أن "المشروعين يقعان في منطقة واحدة وعليه فهما مشروعان متعارضان وعلى إحدى الوزارتين نقل المشروع إلى مكان آخر". وأفاد بان "وزارة النقل لا يمكن لها أن تنقل المطار كونه يقع في منطقة إستراتيجية بين ثلاث محافظات هي بابل والنجف وكربلاء فعليه كان على وزارة النفط أن تجد المكان البديل لتنفيذ المشروع". وتابع "أدعو وزارة النفط إلى تنفيذ المشروع في المنطقة الصحراوية لغرب كربلاء باتجاه بحيرة الرزازة وهي منطقة خالية من المشاريع وبعيدة عن التأثيرات التي يتطلبها الطيران المدني.

إعلان

الى جميع مستخدمي أجهزة الأتصالات والبث والأرسال

نظراً لقيام بعض الشركات والأفراد بإستغلال موارد الدولة (الطيف الترددي) بشكل غير قانوني وتداول وتصنيع وتجهيز وبيع أجهزة الأتصالات والبث والأرسال والتشويش وإستخدامها دون الحصول على التراخيص اللازمة من قبل هيئة الإعلام والاتصالات ، لذا نهيب بالجهات كافة إيقاف إستخدام أي جهاز اتصالات (بث ،إستلام ،أرسال (مرئي ومسموع) ،تشويش ،تصنيع أجهزة في داخل البلد ، إدخال أجهزة للبلد) وعدم التداول مالم تكن هنالك موافقة مسبقة من الهيئة مؤكدين على ضرورة مراجعة الهيئة خلال مدة شهرين من تأريخ نشرالإعلان لتصحيح وتكييف وضعهم القانوني وفق تعليمات الهيئة وبعكسه تتحمل تلك الجهات كافة التبعات القانونية والجزائية ودفع غرامة مالية أولية قدرها 100مليون دينار عراقي مع مصادرة الأجهزة لكل المخالفين.

مع تحيات
هيئة الإعلام والاتصالات

Email: enquiries@cmc.iq
Website: http://www.cmc.iq
P.O.Box 2044 Jadreiah Baghdad- Iraq
Fax: 00964-1-7195839

المسبح -حي بابل
بغداد العراق
م:929 ش:32 منزل :18
هاتف :7180009